المستخلص

المصارف من المؤسسات التي لها دور كبير في دعم الاقتصاد وفي رسم السياسة المالية في اي دولة , لذلك تسعى الى أبراز دورها في المجتمع بتطوير الخدمة التي تقدمها من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم وهذا جعل المؤسسات المصرفية تتجه نحو مك ننة أنشطتها على الحاسوب , لكن مكننة الأنشطة المصرفية يتطلب فحصها وتقييمها لتحديد أجراءات الرقابة الملائمة ولضمان الرقابة الداخلية الفاعلة ومن هنا جاءت فرضية البحث من ان قيام المدقق بفحص وتدقيق العمليات المصرفية المنفذة بواسطة الحاسوب وتقويم أجراءات وضوابط الرقابة الداخلية عليها يعزز من قوة وكفاءة تلك الأنظمة وال عمليات مما يحقق للمدقق القدرة على التعرف على طبيعة هذه الأنظمة وبالتالي مواجهة مخاطر أختراقها والحد منها .

لذلك تناول البحث تدقيق العمليات والأنظمة المصرفية الالكترونية وذلك باستخدام الحاسوب بدلاً من استخدام أسلوب التدقيق حول الحاسوب أي الاعتماد على البيانات قبل تغذيتها الى الحاسبة ومن ثم تدقيق المخرجات المطبوعة , كما تناول البحث تقويم لضوابط واجراءات الرقابة الداخلية على الأنظمة والعمليات المصرفية المنفذة بواسطة الحاسوب سواء الضوابط العامة او الخاصة وتشمل الرقابة الإدارية والرقابة على الوظائف والأنشطة والمعالجات التي تتم على تلك الأنظمة والعمليات المصرفية لرصد أي نقاط ضعف او خلل فيها لتلافي وقوع الأخطاء واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها في حال وقوعها , إذ ان تدقيق وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية لاي نظ ام او تطبيق الهدف منه حماية موجودات المنشاة من سوء الاستخدام والسرقة والاختلاس فضلاً عن ضمان حسن تنفيذ السياسات الموضوعة وفق التعليمات والقوانين .

وقد دعى البحث من ضمن توصياته الى ضرورة تأهيل وتطوير قدرات ومهارات المدققين لاستخدام الحاسوب في التدقيق بدلاً من استخدام المدخلات والمخرجات , فضلا عن تطوير برمجة الأنظمة المصرفية الممكننة وبالشكل الذي يمكن المدقق من فحص تلك الأنظمة وتدقيقها وتقويم إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية لها .

ولاجل تحقيق هذا فانه قد تم تقسيم البحث الى اربعة فصول : **الفصل الأول** تضمن مبحثين يتناول الأول منهجية البحث بينما عرض الثاني الدراسات السابقة ومدى الأستفادة منها في اعداد الدراسة الحالية .

اما **الفصل الثاني** فتناول الجانب النظري من ا لبحث وفيه ثلاثة مباحث , المبحث الاول يتضمن مدخلاً نظرياً في النظم والتطبيقات المصرفية بينما يتناول المبحث الثاني الأشراف والرقابة على النشاط المصرفي والجهات التي تقوم بالرقابة عليه , اما المبحث الثالث فقد تناول تقويم أجراءات وضوابط الرقابة على النظم والتطب يقات المنفذة بواسطة الحاسوب فضلاًعن طرق دراسة وتقييم النظم والتطبيقات المنفذة بواسطة الحاسوب .

اما **الفصل الثالث** فيمثل الجانب التطبيقي من البحث وفيه ثلاثة مباحث , يتناول المبحث الأول عينة البحث وهي مصرف الرشيد ونبذة عن تأسيسه واهدافه وواجباته فضلاً عن التشكيلات والأقسام التي يتكون منها المصرف .

اما المبحث الثاني فيتناول نشأة الأنظمة المصرفية الممكننة في مصرف الرشيد وتقويم أجراءات الرقابة وضوابطها سواء الضوابط العامة او الضوابط الخاصة بالتطبيقات . اما المبحث الثالث فقد تناول فحص لبعض الأنظمة المصرفية الممكننة وأقتراح اسلوب لتدقيقها بواسطة الحاسوب .

واخيرا فان **الفصل الرابع** ويتكون من مبحثين الاول يستعرض أهم الأستنتاجات التي توصلت لها الباحثة من خلال الجانب التطبيقي اما المبحث الثاني فيتناول عرض أ للتوصيات في ضوء الأستنتاجات التي تم التوصل اليها .

ومن الله التوفيق .